كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ، رئيس جامعة القدّيس يوسف في بيروت، في افتتاح الطاولة المستديرة حول "الميثاق العالميّ للاجئين : من النوايا إلى الممارسة"، التي ينظّمها مركز الدراسات الحقوقيّة للعالم العربيّ (CEDROMA) وبالتعاون مع المفوضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومعهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة (IFI) في الجامعة الأميركيّة في بيروت، في ٢٣ تشرين الأوّل (أكتوبر) ٢٠١٨، الساعة الرابعة من بعد الظهر، في مدرَّج غولبنكيان، حرم العلوم الإجتماعيّة.

مرة أخرى، نلتقي في جامعة القدّيس يوسف في بيروت للتفكير في وضع اللاجئين والنازحين من بلدٍ إلى آخر، كما هو الحال في لبنان بالنسبة إلى اللاجئين القادمين من سوريا والعراق وكذلك بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيّين. قبل شهر، نُظِّم لقاء مع الهيئة اليسوعيّة لخدمة اللاجئين (JRS) وجامعة القدّيس يوسف، وهذا اللّقاء جعلنا نكتشف آراء اللاجئين حول جودة إقامتهم في لبنان والصعوبات التي يواجهونها من أجل عودتهم المحتملة ؛ خلال هذه الجلسة، تمّ أيضًا عرض مجموعة كبيرة لأكثر من ٦٠ مشروعًا علميًّا قام بها، خلال السنوات الثلاث الماضية، باحثون من كليّاتنا ومعاهدنا المتعدّدة في جامعة القدّيس يوسف والمخصّصة للاجئين في اختلافاتهم المتنوّعة وفي مواجهة المسائل الأساسيّة الملحّة مثل تعليم الشباب، والزواج المبكر، وصحّتهم وطعامهم. لا يسعني إلا أن أشير إلى التقدير الإيجابيّ لهذا العمل البحثيّ الذي يهتمّ، من ناحية، وبشكل موضوعيّ بهذه الظاهرة الإجتماعيّة والسياسيّة والإقتصاديّة، ومن ناحية أخرى، بمأساة إنسانيّة توافر لها الكثير من الموارد البشريّة والماديّة.

نحن نعلم مسبقًا أنّ الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة إعتمدت بالإجماع، في العام ٢٠١٦، إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين، مع هدفٍ واضح ألا وهو تعزيز الإستجابات الدوليّة لحركات النزوح المكثَّف للاجئين، باتّجاه عادل ومتوقّع. لكنّ الدول الأعضاء الـ ١٩٣، ومن أجل تحقيق هذه الغاية، قرّرت وهي مدركة لمثل هذه المشكلة الملحّة، العمل من أجل اعتماد "الميثاق العالميّ حول اللاجئين" قبل نهاية العام ٢٠١٨.

اليوم، ومن أجل الإصدار الثاني للمحاضرات التي تتناول الدراسة والتفكير في المسائل المتعلّقة باللاجئين وفي مواجهة النزاعات التي تؤدّي إلى زيادة هائلة في عدد اللاجئين، إختار مركز

الدراسات الحقوقيّة للعالم العربيّ (CEDROMA)، وبالتعاون مع المفوضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين ومع معهد عصام فارس في الجامعة الأميركيّة في بيروت، إستكشاف أهداف مسودّة المشروع ومضمونه الذي اقترحته المفوضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، وتقوم الدول الأعضاء حاليًّا بالتفاوض عليه. لا يسعني إلا أن أضاعف شكري لمنظّمي هذه الحلقة الدراسيّة وبصورة خاصّة للأستاذة السيّدة ماري كلود نجم قُبّة وفريقها من المركز لاعتبار هذا الموضوع موضوعًا للتفكير والدراسة. من الواضح أنّ هناك ضرورة ملحّة في عالم اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، إلى مناهج جديدة ومستدامة.

أربعة أهداف رئيسيّة حدّدها إعلان نيويورك، وبلورها الميثاق العالميّ حول اللاجئين، وهي التخفيف من الضغوط الممارسة على البلدان المضيفة، وزيادة إستقلاليّة اللاجئين الذاتيّة، وتوسيع الوصول إلى حلول تستدعي دولًا تشكّل طرفًا ثالثًا، والمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة في بلدان المنشأ من أجل عودة اللاجئين بأمان وكرامة. لا يسعني إلا التأكيد على هذا المعطى المهمّ للغاية، ألا وهو مساعدة اللاجئين للعودة إلى بلدانهم. عادةً ما يُنادى بعودة اللاجئين ودمجهم في الحياة الناشطة، ويتمّ التنظيم سياسيًّا لتسريع عودتهم لأنّهم يشكّلون عبءًا على الإقتصاد المحليّ بجميع أنواعه. لهذا السبب ننتقل إلى طريقة أخرى للرؤية، ألا وهي القول إنّ عودة اللاجئين إلى أراضيهم هي لصالحهم لأنّ لا شيء يعادل كونهم مستقرّين في ديارهم، منغمسين في ثقافتها وبيئتها الحيويّة. تسعى بعض المؤسّسات، أو بالأحرى ذهنيّة معيّنة، أن تستمرّ مأساة اللاجئين لعدد من الأسباب التي لا أودّ مناقشتها في هذا السياق العلميّ العالي. اليوم، أكثر من أيّ وقت مضى، يجب علينا ألا نشجّع اللاجئين على العودة فحسب، بل يجب أن نوجد لهم أيضًا ظروفًا من الرفاه والأمان من أجل عودتهم. وهكذا يتضمّن الميثاق برنامج عمل يتوقّع سلسلة من التدابير المتَّخذة على المستويات الدوليّة والإقليميّة والوطنيّة وشراكات تهدف إلى تقاسم الأعباء والمسؤوليّات وإيجاد حلول ملائمة ومستدامة لحالات اللاجئين إنطلاقًا من قوانين السياسات اللّبنانيّة، والمعايير الدوليّة والممارسات الفاعلة، مع مراعاة الوضع على الأرض.

وإنّي إذ أتمنّى لكم القيام بالمبادرات العمليّة الجيّدة حول هذه المسألة الأساسيّة التي قد تهزّ لفترة طويلة القرن الحادي والعشرين، يجب أن نتذكّر أنّ كلّ شيء ليس حكرًا على السياسة وأنّ ما ينقذ الإنسان والبشر هو حسّهم المشترك بالتضامن الإنسانيّ.